



إيران

المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ لا تزال تسود المجتمع الإيراني الشوفينية وكليشيات النوع الاجتماعي التي تعتبر الرجل أعلى مرتبة. وقد رسخت الحكومة تلك المعتقدات في مراحل مختلفة.
- ▶ على الرغم من أن بنية الأسرة الإيرانية قد شهدت بعض التحولات الجوهرية - حلت الأسرة النووية الحديثة، التي قلما يكون الرجل فيها هو العائل الوحيد، محل الأسرة التقليدية، إلى حد بعيد - لا يزال نفاذ المرأة إلى الموارد والفرص وسيطرتها عليها قليلاً.
- ▶ ازداد مستوى تعليم المرأة وزادت مساهمتها في دخل الأسرة، ومع ذلك لا يعترف القانون إلا بالرجل رأساً للأسرة. يحق للزوج، قانوناً، أن يمنع

- ▶ زوجته من ممارسة حقها في التعليم أو العمل، وعلى المرأة الحصول على موافقة الزوج للسفر إلى الخارج، وعليها الامتنال لمطالبته بالجماع. وليس للمرأة الحق في الطلاق إلى في حالات محدودة. تحصل الفتاة والمرأة على نصيب أقل في الميراث من نصيب الفتى والرجل، ودية دم المرأة نصف دية دم الرجل في حالة الإصابة أو القتل. قوبلت جهود إدخال تغييرات في تلك القوانين والمعايير بمقاومة هائلة.
- ▶ لا يزال النظام يقاوم التغيير والإصلاح، سواء من خلال المواجهات المتعلقة بالإصلاح أو بإدخال قوانين من شأنها زيادة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة وتعزيز الأيديولوجية التقليدية.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ العديد من الأفراد والجماعات يؤكدون على أهمية إلغاء التمييز القانوني والاجتماعي على أساس النوع الاجتماعي. وقد حاول عدد من النشطاء الملتزمين بالتغيير بما يتسق مع الإسلام محاولة إعادة تفسير الشريعة من أجل إصلاح القوانين التمييزية. تقوم جماعات بتحليل ونقد التشريعات القانونية ذات الصلة، كما تقوم بإجراء دراسات تخرج بيانات وإحصائيات مفيدة. يستخدم النشطاء الوسائط الجديدة مثل المدونات، ومواقع الإنترنت، وقوائم المراسلة بالبريد الإلكتروني، والرسائل النصية، إلخ لنشر الوعي بالقضايا الجارية، وإشراك الجمهور فيها وعرض واقع حياة المرأة.
- ▶ هناك اختلافات في الرؤى والمقاربات بين الجماعات النسائية في إيران، بيد أن تلك الجماعات بدأت تتقارب في السنوات الأخيرة حول الأهداف المشتركة: رفع مستوى وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، وإلغاء التمييز والأحكام المسبقة ضد المرأة.
- ▶ في عام 2008 اقترحت الحكومة المحافظة "قانون حماية الأسرة" الذي يخفف من القيود على تعدد الزوجات، بما في ذلك إلغاء اشتراط موافقة الزوجة على الزيجات التالية. واجه مشروع القانون معارضة غير مسبوقة من ناشطات حقوق المرأة، والشخصيات السياسية، والمفكرين الدينيين. تمت تغطية المعارضة في الصحف، ومواقع الإنترنت، والمدونات، وتم جمع توقيعات وإرسال عرائض شكوى، كما نسق النشطاء مع أعضاء البرلمان، ودان بعض رجال الدين القانون. وكان من نتيجة ذلك أن قرر أعضاء البرلمان إلغاء تلك المواد.
- ▶ حدثت بعض تغيرات محدودة، ولكنها مهمة، لصالح المرأة، وشملت:
 - قيود على الطلاق، بما في ذلك اشتراط اللجوء إلى المحكمة، وتقديم تقرير مكتوب عن أسباب استحالة حياة الزوجين معاً، وإثبات عدم وجود جنين. باستطاعة المرأة أن تقيم في مسكن الزوج خلال فترة عدتها، ولها الحق في الحصول على مقابل عملها غير المأجور الذي ساهمت به في بيتها وأسرته (أجرة المثل)
 - إصلاح قانون الحضانة ليصبح الأبناء تحت سن السابعة في حضانة الأم تلقائياً.
 - تصحيح المهر ليتناسب مع التضخم.
 - إصلاح قوانين الميراث التي تعطي للأرملة نصيباً من ممتلكات زوجها غير المنقولة (الأرض).
- ▶ بعض النساء تحمين أنفسهن وتحسبن لأوقات الأزمة بطلب مهر مرتفع عند الزواج. وبإمكانها أيضاً استعمال ذلك كورقة تفاوض لتحصل على التعليم أو العمل أو على حضانة الأبناء بعد الطلاق. بعض النساء تضعن شروطاً في عقود زواجهن لحماية حقوقهن في التعليم والعمل، بينما تطلب أخريات أن تكون العصمة في أيديهن. بعض الأسر تكتب وصايا تمنح البنات نسبة أكبر مما قد تحصل عليه من التركة في ظل قانون الميراث الحالي.

الفرص السياسية

عندما كان أعضاء الحكومة والبرلمان من ذوي التوجهات الإصلاحية، حدثت إنجازات كبرى في الخطط والقوانين التي تعكس المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، وافق البرلمان الإصلاحي (2000 - 2004) على التصديق على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الرغم من عدم تمرير هذا القرار من الهيئات الحاكمة الأخرى، خاصة مجلس صيانة الدستور. خلال رئاسة محمد خاتمي (1997 - 2005) تم وضع "حل شامل" من قِبل الأكاديميين والمفكرين الدينيين لتقييم كل القوانين المتعلقة بالمرأة، مثل الدستور، وأقسام في القانون المدني متعلقة بقانون الأسرة، والقانون الجنائي، وقانوني العمل والتأمين الاجتماعي، والإجراءات المدنية والجنائية، على أساس مصادر الفقه الإسلامي. واقترحت تلك الدراسة إدخال إصلاحات جوهرية على القوانين القائمة بهدف تحسين الوضع القانوني للمرأة، كان من شأنها أن تفتح حواراً مهماً وبناءً بين السلطات الدينية، والحكومة، والمجتمع المدني، وجماعات المرأة. وبناءً على هذا "الحل الشامل" أعدت الحكومة في مايو / أيار 2005 مشروعاً لإصلاح بعض القوانين المتعلقة بالمرأة، ولكن للأسف لم يتم أبداً طرحه على البرلمان. كان قد تم انتخاب برلمان يهيمن عليه المحافظون في السنة السابقة، وحتى لو كان قد حدث غير المتوقع ووافق البرلمان على المشروع، كان مجلس صيانة الدستور سيرفضه كما رفض معظم الاقتراحات الإصلاحية السابقة. في يونيو / حزيران 2005 تم انتخاب رئيس محافظ، فكان ذلك نهاية محاولات تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع. تمت تلبية المشروع والخطط الإصلاحية الأخرى جانباً، في انتظار بعثها من جديد عند انتخاب حكومة إصلاحية جديدة.